ملخص موجز عن

التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2018

أ. ثريا محمد حسين
مدرس مساعد – مركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى – القاهرة
th_abdm3783@yahoo.com

يتنـاول التقرير الاقتصادى العربى الموحد للـدول العربية لعام 2018 تحليلاً لتطور الأوضاع الاقتصاديـة فـى الـدول العربيـة خلال عـام 2017 ، حيث يبـدأ التقرير بعرض مختصر لأهم التطـورات الاقتصادية على الساحـة العالمية ثم ينتقل بعد ذلك لتحليل الأوضاع الاقتصادية فى الـدول العربية ليتطرق إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بشكل عام ثـم التطورات على مستـوى القطاعات والمحاور الاقتصادية المختلفة .كمـا يتناول التقرير لهذه العـام موضوع «أفـاق التوليد الكهربائى باستخدام مصادر الطاقـة المتجددة فى الدول العربية» كمحـوراً للتقريـر هذه العام وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعـون الانمائى العربى والدولى.وفى إطـار الإهتمام بالتعـاون الاقتصادى العربى المشتـرك يتناول تقرير هذه العـام قضية «التعاون العربى فى مجال إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء» كما يختتم التقرير بفصل يستعرض تطور أوضاع الاقتصاد الفلسطينى .

أولاً: تطور أداء الاقتصادات العربية

- **التطورات الاقتصادية**

أشـار التقريـر إلى أن الأداء الاقتصـادى للدول العربية خلال عـام 2017 تأثر بأربعة عوامل أساسيـة تمثلت فى تعافـى الاقتصاد العالمى ،التطورات المتعلقة بأسـواق النفط العالمية وسعى العديـد مـن الدول العربيـة لتنبى سياسـات إصلاحية تستهـدف تحقيق الاستقـرار والاستدامة الماليـة وتداعيات هذه السياسـات على الانفاق العام هذا بالإضافة إلـى الظروف الداخلية التى تمر بها بعض البلدان العربية وتداعياتها . وفى ظل هذه العوامل والمتغيرات تمكنت الدول العربية مـن تحقيـق معدل نمو إجمالى بالأسعار الثابته يبلغ حوالى 1 % فى عام 2017، ليبلغ معدل النمو حوالـى 0.7 % فـى مجموعة الدول الرئيسية المصدرة للنفـط مقابل 3.1 % فى مجموعة الدول العربية الأخري. كما إرتفع الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة فى عام 2017 بنسبة 3.8 % بعد عامين من الإنكماش.

- **التطورات الاقتصادية على مستوى القطاعات**

الزراعة: إنكمش الناتج الزراعى للدول العربية فى عام 2017 بحوالى 2.8 % مقارنة بعام 2016 حيث بلغت قيمة الناتج الزراعى للدول العربية حوالى 138.3مليار دولار فى عام 2017 وهو ما أدى إلى إنخفاض مساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية من 6 % فى عام 2016 إلى 5.6 % فى 2017. ويعود سبب تراجع الناتج الزراعى للدول العربية مقوماً بالدولار إلى تراجع الشديد لأسعار صرف العملات الوطنية للعديد من الدول العربية وفى مقدمتها مصر واليمن وتونس هذا بالإضافة إلى عوامل هيكلية أخري تتعلق بالهجرة من الريف للمدن وزيادة نمو قطاع الخدمات والصناعة على حساب القطاع الزراعى.

كما أشار التقرير إلى أهم معوقات التنمية الزراعية فى الدول العربية ومن أهمها محدودية الموارد الأرضية والمائية فى الدول العربية هذا بالإضافة إلى إنخفاض العمالة فى القطاع الزراعى لتمثل حوالى 18.3 % من إجمالى القوة العاملة فى الدول العربية لتشهد إنخفاضاً بحوالى 2.3 % فى عام 2017 مقارنة بعام 2016 وفى ظل هذا الوضع للقطاع الزراعى فى الدول العربية أشار التقرير إلى أن بلغت فجوة الغذاء فى الدول العربية حوالى 33 مليار دولار فى 2016 وذلك فى ظل إنخفاض نسب الاكتفاء الذاتى لعدد من السلع الغذائية الرئيسية وفى مقدمتها الحبوب بنسبة 38 %، والقمح بنسبة 34 % والزيوت بنسبة 32 % ، والشعير بنسبة 28 %.

الصناعة : تمكن قطاع الصناعة فى الدول العربية من المحافظة على دوره الجوهري فى الاقتصاد العربى وذلك بفضل إرتفاع معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة للتحسن الملحوظ فى أسعار النفط العالمية ،فقد حقق الناتج الصناعى فى الدول العربية نمواً إيجابيا فى عام 2017 بلغ حوالى 17 % ليرتفع الناتج الصناعى العربى من 691.6 مليار دولار فى 2016 إلى 787.8مليار دولار فى 2017.كما بلغت نسبة مساهمة الانتاج الصناعى العربى فى الناتج المحلى الإجمالى حوالى 31.9 % فى 2017 وكانت المساهمة الأكبر للصناعات الاستخراجية بحوالى 21.7 % و10.2 % للصناعات التحويلية .كما ساهم قطاع الصناعة العربى فى توفير فرص عمل لحوالى 17.7 % من القوة العاملة العربية فى 2017، وأشار التقرير إلى الدور المحورى للقطاع الصناعى فى الدول العربية فى دفع جهود التنمية والتجارة الخارجية وزيادة الدخل القومى ،حيث بلغ متوسط نصيب الفرد العربى من الناتج الصناعى فى عام 2017 حوالى 2،081 دولار مقارنة بـ 1.710 دولار عام 2016.

النفط والطاقة: حققت الدول العربية خلال عام 2017 أربعة إكتشافات نفطية وخمسة إكتشافات غازية ، وكان نصيب الدول العربية من تقديرات الإحتياطى العالمى المؤكد للنفط حوالى 49 % و 27.8 % من إحتياطيات الغاز الطبيعى العالمية .كما إستحوذت الدول العربية على حوالى 30.5 % من إجمالى الانتاج العالمى للنفط الخام وشكلت حصتها من الغاز الطبيعى المسوق نحو 15.8 % من الإجمالى العالمى . وتطرق التقرير لإستهلاك الطاقة فى الدول العربية والذى إرتفع

فـى عـام 2017 بنحو 281 ألف برميل ليصل إلى 14.9 مليون برميل مكافئ نفط يوميا ،ويظل النفط والغـاز الطبيعـى المصدريين الأساسيين اللذين تعتمد عليهم الـدول العربية لتغطية إحتياجاتها من الطاقة لتشكل حصتهما معاً 98.5 % من إجمالى مصادر الطاقة عام 2017.

كمـا شهدت الدول العربية إرتفاعا فـى أسعار نفوط التصدير الرئيسية فى عام 2017 بنسب تتـراوح ما بين 18.4 و 24.2 %.الأمر الذى أدى إلى زيادة ملحوظة فى قيمة الصادرات النفطية للدول العربية خلال نفس العام.

التجـارة الخارجيـة : بلغـت التجـارة السلعية الإجماليـة العربية فى عـام 2017 ما قيمته 1،764 مليـار دولار مقارنة بـ 1،580 مليار دولار فـى 2016 محققة نسبة إرتفاع حوالى 11،6 % وذلـك بما يعكس إرتفاع نسبة الصادرات السلعية العربيـة الإجمالية بحوالى 21.6 % عما كانت عليـه فى 2016 .أما الـواردات السلعية العربية الإجمالية فقد شهـدت إرتفاعاً طفيفاً فى 2017 بلغـت نسبتـه حوالى 1.7 % مقارنة ب 2016 لتصل قيمتها إلـى 808.1 مليار دولار .وفيما يتعلق بإتجاهات التجارة العربية خلال عام 2017 فقد أظهرت البيانات زيادة صادرات الدول العربية للولايـات المتحدة الأمريكيـة والإتحاد الأوروبـى وأسيا أما عن الواردات فقـد إنخفضت واردات الـدول العربيـة من الولايـات المتحدة فى مقابـل زيادة الـواردات من الدول العربيـة وآسيا.كما أشـار التقرير إلى تحسن أداء التجارة العربية البينية فى ظل إرتفاع أسعار النفط العالمية خلال عـام 2017 على الرغم من إستمرار تأثر التجـارة البينية للدول العربية بالظروف الداخلية التى تشهدهـا بعض الدول ،حيث بلغت حصة التجارة البينية النفطية حوالى 4.7 % من متوسط قيمة التجـارة البينية فى 2017 وفيما يتعلق بالتجـارة البينية الغير نفطية إستحوذت السلع الصناعية علـى النصيـب الأكبر ثـم السلع الزراعية .وفيمـا يخص تجارة الخدمات فقـد تراجع العجز فى صافـى ميزان تجـارة الخدمات للـدول العربية كمجموعة خـلال عام 2017 كمحصلـة أساسية لزيـادة المتحصلات من الخدمات وتراجع المدفوعات الخدمية. وفى عام 2017 شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبري إستكمال المفاوضات حول مختلف الجوانب سواء من حيث تحرير تجـارة الخدمـات بين الدول العربية ،أو تحرير تجارة السلـع ، بالإضافة إلى متابعة مدى إمكانية الانتقال نحو إقامة الإتحاد الجمركى العربى .

- **التطورات المالية**

تأثـرت الأوضـاع الماليـة فـى الـدول العربية بعـدة عوامل خلال عـام 2017 ،مـن أهمها التطـورات التى شهدتها أسعـار النفط العالمية والتى شهدت أرتفاعـاً بعدد سنوات متتالية من الإتجـاه التنازلـى الأمر الذى إنعكس إيجابـاً على حصيلة الإيرادات الماليـة فى الدول العربية المصدرة للنفط بالدرجة الأولى. كما كان للتعافى الاقتصادى الذى شهدته الدول العربية ذات الاقتصـادات المتنوعة وإن كان بوتيرة بطيئة ، والإصلاحـات الضريبية التى تبنتها هذه الدول أثراً إيجابياً فى زيادة الحصيلة الضريبية فى هذه الدول ،حيث تبنت العديد من الدول العربية

برامـج إصـلاح اقتصاديـة تهدف بشكـل أساسى إلى ترشيـد الإنفاق الجـاري وتعزيز الإنفاق الرأسمالـى وذلك من أجل تصحيح أوضاع الموازنات العامة فى هذه الدول وزيادة القدرة على تحقيق الاستدامة المالية.

وترتب على ما تقدم تحسناً فى الوضع المالى الكلى للدول العربية ،حيث تراجع عجز الموازنة العامـة المجمعـة للدول العربية ليصل إلى حوالى 151.4 مليار دولار فى عام 2017 ليمثل حوالى مـا نسبتـه 6.1 % من الناتج المحلـى الإجمالى للدول العربية مقارنـة ب 247.8 مليار دولار فى 2016 وبمـا يمثل 10.4 % من الناتج المحلى الإجمالى. كما شهدت نسبة الدين العام (الداخلى والخارجى) للناتج المحلى الإجمالى للدول العربية المقترضة إرتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2017 لتصل إلى 116.5 % فى 2017 مقارنة ب 99.8 % فى 2016 .

- **التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال العربية**

شهـدت الأوضـاع النقدية في الدول العربيـة تأثراً بالضغوطات الناتجة عـن تباطؤ مستويات النشـاط الاقتصادى فى الدول العربيـة وأوضاع الموازنات العامة التى أدت إلى تنامى إحتياجات التمويـل المحلى فى ضوء إرتفـاع العجوزات فى الموازنات العامة فى عـدد من هذه الدول.الأمر الـذى دفع المصارف المركزية العربية فـى الدول العربية المستوردة للنفـط إلى ضرورة تعزيز مرونة أسعار الصرف بما يعكس حرصها على زيادة قدرة نظم الصرف على إمتصاص الصدمات الخارجية، وذلك فى ظل نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة فى بعض الدول فى تعزيز وضعية استقـرار الاقتصاد الكلى. وفيمـا يتعلق **بالقطـاع المصرفى** فقد تباين أداء القطاع المصرفى العربـى خـلال عام 2017 بالمقارنة بالعام الماضى ، فقد سجلـت المصارف العربية تحسناً فى إجمالى الودائع، والقواعد الرأسمالية بينما شهد إجمالى الأصول والقروض والتسهيلات المقومة بالدولار إنكماشاً على مستوى الدول العربية كمجموعة بما يعكس التغيرات فى أسعار الصرف فى بعض الـدول العربية وقد حافظت المصارف العربية على معـدلات كفاية رأس المال مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات بازل والبالغة 10.5 %.

أمـا على **صعيد أسواق المـال** العربية، فقد جاء أداء أسواق المـال العربية إيجابياً بشكل عـام خلال عام 2017 مقارنة بعـام 2016 ،فقد إرتفعت القيمة السوقيـة للبورصات العربية المنضمـة بقاعـدة البيانات الخاصة بصنـدوق النقد العربى بنحو 25.6 مليـار دولار .بينما شهـدت أحجام التداول بالبورصات العربيـة تراجعاً للسنة الثالثة على التوالى لتسجل تراجعاً بنسبـة تجاوزت 20 % .كما شهدت إستثمارات الأجانب فى البورصات العربية تراجعاً لتحقق صافى تدفق سالب مقارنة بصافى تدفق موجب العام الماضى .كما شهد عام 2017 مواصلة جهـود السلطات الرقابية والإشرافيـة لتطوير وتحسين بيئة ومنـاخ الاستثمار بشكل عام وما يتطلبـه من الالتزام بالضوابط والمعايير الدولية لأداء القطاع المصرفى والغير مصرفى فى الدول العربية.

- **تطورات أسعار الصرف وموازين المدفوعات والدين الخارجى.**

شهـدت **موازيـن مدفوعـات** الدول العربية تحسنـاً ملحوظاً فى 2017 وذلـك نتيجة للتحسن النسبـى الـذى شهدته الأسعـار العالمية للنفـط والمواد الخام ممـا نتج عنه زيـادة الفائض فى الميـزان التجاري لتلك الدول ليبلغ حوالى 174.1 مليار دولار هذا بالإضافة إلى إنخفاض العجز فى ميزان الخدمات والدخل وصافى التحويلات وقد نتج عن تلك التطورات إنخفاض العجز الكلى لموازيـن مدفوعـات الدول العربية كمجموعة البالغ 137.5 مليـار دولار عام 2016 إلى 58 مليار دولار عام 2017.

وعلـى **صعيـد مؤشـرات الدين الخارجـى** للدول العربيـة المقترضة كمجموعـة فقد إرتفعت نسبـة الدين الخارجى إلى الناتـج المحلـى الإجمالى فى عام 2017 لتصـل إلـى 31 % مقارنـة ب 26.7 % فـى 2016 ،وجـاء ذلك نتيجة لزيادة نمو الدين الخارجى مقارنة بنمو الناتج المحلى الإجمالى .كما إرتفع مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى الصادرات من السلع والخدمات فى الدول العربية ليصل إلى 13.7 % فى 2017 مقارنة بـ 9.6 % فى 2016.

وفيمـا يتعلـق **بأسعار صـرف العملات العربية** ،فقـد عكست أسعار صـرف العملات العربية المثبته مقابل الدولار التطورات التى شهدتها العملات الرئيسية فى أسواق الصرف الدولية خلال عام 2017، بينما على الجانب الآخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التى تتبنى نظماً أكثـر مرونة لأسعار الصرف على ضوء الضغوطات التى شهدتهـا التوازنات الداخلية والخارجية لهذه البلدان هذا فضلاً عن السياسات النقدية المتبعة لزيادة مرونة أسعار الصرف .

- **التطورات الاجتماعية**

رغـم التطـورات الإيجابية لكثير مـن المؤشرات الاجتماعية فى المنطقة، فـان غالبية الدول العربيـة لا تـزال تواجه تحديات على صعيد الحاجة إلى رفع مستويـات جودة التعليم . كما تواجه الدول العربية تحديات متعلقة بإرتفاع نسبة البطالة بشكل عام وإرتفاع معدل البطالة بين الشباب والمتعلميـن بشكـل خاص مما يؤكد الحاجـة إلى خلق المزيد من فرص العمـل الملائمة للشباب والعمل على زيادة نسبة مساهمة الإناث فى سوق العمل .

فيمـا يتعلق بأوضـاع الفقر فى الدول العربية ، فتشير البيانات المتوفـرة إلى أن أكثر من ثلث السكان فيما لا يقل عن ست دول عربية يعيشون تحت خط الفقر .لقد حققت معظم الدول العربية التـى تتوافر عنها بيانات بدرجات متفاوته خفض فى نسب الفقر منذ بداية الألفية الثالثة بدلالة مؤشـر نسبة من يعيشون تحت خط الفقر .ويفيد تقرير حديث بأن حوالى 41 % من سكان الدول العربيـة يقعون تحت خـط الفقر متعدد الأبعاد بينما يعيش حوالى 13 % من سكان الدول العربية فى فقر مدقع.

وتظهر هذه الأوضاع الاجتماعية فى الدول العربية من خلال دليل التنمية البشرية للدول العربية والذى بلغ حوالى 0.687 خلال عام 2016 التقدم الذى أحرزته الدول العربية فى مجال التنمية البشرية وهو ما يضعها فى مصاف الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة .

ثانيا : قضايا محورية تناولها التقرير

(أفاق التوليد الكهربائى باستخدام مصادر الطاقات المتجددة فى الدول العربية)

تعتبر الطاقة محوراً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والتقدم فى أى مجتمع، وقد أولت الدول العربية إهتماماً كبيراً بقطاع الكهرباء وتمكنت بالفعل من تحقيق إنجازات ملموسة فى هذا القطاع خلال الفترة السابقة بحيث إرتفعت كمية الطاقة الكهربائية المولدة بحوالى الضعف خلال الفترة من (2005-2017) كما إرتفع الطلب على الحمل الأقصى بالمقدار ذاته. والجدير بالذكر أن الدول العربية تتمتع بوفرة فى مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح علاوة على مصادر الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية. وفى إطار خفض الاستهلاك والاعتماد المستقبلى على النفط والغاز ولأهداف الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات من محطات التوليد الحرارية ،اتجهت العديد من الدول العربية إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية وقد حققت الإمارات والأردن ومصر والسودان والمغرب وموريتانيا شوطاً كبيراً فى هذا المجال ،وقطعت السعودية وتونس والجزائر بعض التقدم بينما تسعى باقى الدول العربية للتوسع فى استخدام هذه الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء.

العون الإنمائى العربي (التعاون العربى فى مجال إنشاء سوق عربية مشتركة)

واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2017 تقديم المساعدات الإنمائية تلبية لإحتياجات الدول النامية ومن بينها الدول العربية ، وذلك من خلال التعاون الثنائى المباشر وعبر مؤسسات مجموعة التنسيق (مؤسسات اقتصادية عربية مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وغيره من المؤسسات) ، حيث قدر إجمالى المساعدات الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2017 بحوالى 11.9 مليار دولار بتراجع بلغ حوالى 14.4 مليار دولار مقارنة بمبلغ المساعدات فى 2016 وبذلك بلغ نسبة العون الإنمائى العربى إلى الناتج القومى الإجمالى للدول العربية المانحة حوالى 0.9 % فى عام 2017. وعلى الجانب الأخر بلغت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق فى شكل قروض ومعونات عام 2017 حوالى 19.7 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار فى 2016 كما يشير التوزيع القطاعى للعمليات التمويلية لهذه المؤسسات إلى إستحواذ مشاريع الطاقة بشكل عام على الجزء الأكبر من هذا التمويل بما يمثل حوالى 30.7 % من إجمالى المساعدات المقدمة خلال عام 2017.

ويعتبـر الربط الكهربائى العربى أحد أهم المشروعـات التكاملية العربية والذى يشكل جانباً مضيئـاً فى مسيرة العمل العربى المشترك . فيمهـد الربط الكهربائى العربى لإقامة سوق عربية مشتركـة للكهرباء بين الدول العربية تتم مـن خلالها عمليات تبادل تجارة الكهرباء بشكل يحقق العديـد من المزايـا الاقتصادية والاجتماعيـة والتنموية لمختلف الدول العربيـة .وفى ظل زيادة الطلب على الكهرباء كرد فعل للنمو السكانى والتوسع فى البنية التحتية والصناعية هذا بالإضافة إلـى ضعف كفاءة البنية التحتية لقطـاع الكهرباء فى الدول العربية حيث يصل متوسط الفقد فى الطاقة الكهربائية على مستوى الإنتاج والنقل والتوزيع إلى حوالى 19 % بينما يبلغ المعدل العالمى 8 % ،لذلـك تعـد مشاريع الربط الكهربائى من أهم المشروعات التى من شأنها أن تعزز مواجهة الزيادة فى الطلب على الطاقة الكهربائية المصاحبة لخطط التنمية الاقتصادية العربية.

وأوضحـت نتائـج دراسات الجـدوى الاقتصادية والفنيـة لمشروع الربـط الكهربائى العربى الشامل النتائج الإيجابية من ناحية الزيادة المتوقعة فى كمية الطاقة المتبادلة بين الدول العربية وكذلـك الوفر المقدر فـى تكاليف التوليد فى الدول العربية حتى عـام 2030 حيث قدرت القيمة الحاليـة للوفـورات بأسعار عـام 2014 بحوالى 35 مليـار دولار بالإضافة إلى وفـر إضافى يقدر بحوالى 11 مليار دولار نتيجة لخفض انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة.

تطورات الاقتصاد الفلسطينى فى ظل الإحتلال

استمـر الاقتصـاد الفلسطينى خلال عام 2017 فى التراجع ولا تـزال معاناته تتزايد فى ظل استمرار الحصار الإسرائيلى ،وإرتفاع معدلات البطالة والإغلاق المتكرر للمعابر التجارية وبطء عمليـة إعمار ما خلفته الحروب ،على ضوء ما سبـق ،إنخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابته إلى نحو 3.1 % فى عام 2017 مقارنة مع 4.5 % عام 2016.

ويشكـل الإحتلال العائق الأساسى لجميع جهود السلطات الوطنيـة لتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصـاد الفلسطينـى فـلا تـزال سلطات الإحتـلال تتحكم فى أغلـب مصادر نمـو الاقتصاد الفلسطينـى ، وبالتالـى فلا يمكن تحقيـق تنمية حقيقيـة ومستدامة فى ظل وجـوده وتحكمه فى المعابـر والحدود الأمر الذى يؤثر سلباً على قـدرة الاقتصاد الفلسطينى على التواصل مع العالم الخارجى والاستفادة من المعاملات التفضيلية التى تتيحها العديد من الأسواق العالمية للاقتصاد الفلسطينى حتى تحول الاقتصـاد الفلسطينى ليعتمد بشكل أساسى على الاستيراد حيث تزايدت فجـوة الموارد نتيجـة نمو الواردات بمعدل أكبر من الصادرات لتبلـغ حوالى 5.4 مليار دولار فى عـام 2017 كمـا إرتفع عجز الموازنة العامـة للدولة لتبلغ نحو 257 مليـون دولار وهذا ما إنعكس بالضرورة على حجم الدين العام ليبلغ عام 2017 نحو 2.5 مليار دولار، كما بلغ معدل البطالة فى فلسطين عام 2017 نحو 27.4 %.